الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

لجمهورية اللبنانية
وزارة الزراعة
مكتب الانتاج الحيواني

معالي وزير الزراعة
ـ بواسطة حضرة مفوض الحكومة ـ

الموضوع : مشروع مقدم الى صندوق الامم المتحدة الخاص في موضوع تنمية الانتاج الحيواني .

المرجع : محضر مجلس ادارة مكتب الانتاج الحيواني بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣٠ .

ان انشاء مكتب الانتاج الحيواني بموجب القانون رقم ٦٦/٥٤ تاريخ ٣ أيلول ١٩٦٦ كان محاولة من قبل الحكومة في سبيل القيام باعمال التنمية في مختلف قطاعات الانتاج الحيواني ، وفي سبيل تلبية حاجات السكان المتزايدة ، التي فرضت استيراد كميات ضخمة من المنتجات الحيوانية ، اسهمت في خلل الميزان التجاري ، وفي انفاق أموال طائلة بالعملات الصعبة ، وفي وجود ازمات موسمية ودائمة تهدد مستقبل تموين البلاد بالمنتجات الغذائية التي لا يمكن الاستغناء عنها .

ان الدراسات التي قام بها مكتب الانتاج الحيواني منذ تأسيسه ، اظهرت حقيقة الاوضاع التالية :

١ ـ ان لبنان يملك ثروة حيوانية ضئيلة جدا بالنسبة لعدد سكانه اذا قورن بالبلدان الاخرى :

فاننا نجد الاعداد التالية من المواشي مقابل كل ١٠٠ فرد من السكان :

آ ـ ٦ر١ بقرة مولدة في لبنان ، مقابل ٤ر٤ في فلسطين المحتلة واليابان و ٢ر٩ في ايطاليا وبريطانيا و ٣ر١١ في المانيا الغربية و ٦ر١٢ في بلجيكا و ١٤ في هولندا و ١٣٠ في نيوزيلاندا .

ب ـ ٩ أغنام في لبنان مقابل ٦١ في يوغسلافيا وتونس و ٨٧ في مجموعة بلدان الشرق الاوسط و ١١٣ في تركيا واليونان و ١٩٧٠ في نيوزيلاندا .

ج ـ ١٨ رأس ماعز مقابل ٣٦ في مجموعة بلدان الشرق الاوسط و ٥٩ في اليونان و ٦١ في تركيا .

٢ — ان المقدرة الانتاجية عند غالبية المواشي التي تربى في لبنان لا تزال متدنيـــة :

فانه ، على الرغم من كل التحسن الذى طرأ على معدل انتاج البقرة الحلوب في الخمس عشـــرة سنة الاخيرة ، والذى رفع هذا المعدل من حوالي ٥٠٠ كيلوغراما في السنة للبقرة الواحدة الى حوالـــي الالفي كيلوغراما ، لايزال معدل انتاج الابقار اللبنانية ادنى مما هو عليه في كثير من البلدان المتطـــورة حيث يتجاوز معدل الانتاج السنوى الاربعة آلاف كيلوغرام للبقرة الواحدة من مجموعة الابقار الحلـــوب (كما هو الحال في هولندا والدانمرك وفلسطين المحتلة مثلا) . ويصح القول نفسه على الاغنـــام والماعز الحلوب فان المعدل العام لانتاج الغنمة الحلوب يبلغ ٦٠ كيلوغراما في السنة في لبنان بينمـــا يتجاوز ٣٠٠ كلغ في فلسطين المحتلة .

والمعدل العام لانتاج العنزة في لبنان لا يتجاوز الثمانين كيلوغراما بينما يتجاوز الاربعمائـــة كيلوغراما في قبـــرص .

وفيما خص انتاج اللحم ، يبدو وضع المواشي اللبنانية اكثر سوءا فان غالبية المواشي التي تربـــى للحم تعطي عند الذبح كمية من اللحم الصافي يقارب معدلها المائة والثلاثين كيلوغراما للرأس الواحـــد بينما يبلغ معدل الوزن الصافي للذبائح في البلدان المتقدمة بضعة اضعاف هذا العدد .

٣ — وقد نتج عن هذا النقص الكبير ، نسبيا ، في اعداد المواشي التي تربى في لبنان وفي كفاياتهـــا الانتاجية ، ان مجموع ما تنتجه هذه المواشي لا يســـد الا جزءا صغيرا من حاجات لبنـــان الى المنتجات الحيوانيـــة .

آ — ففيما خص الحاجات الغذائية للسكان بصورة عامة نجد ان المواشي اللبنانية لا تنتج من اللحـــوم والحليب الا ما يكفي لتأمين ما معدله ٢ر٥ جرامات من البروتين الحيواني في اليوم للفـــرد الواحد من السكان (معدل اعوام ١٩٦٤ — ١٩٦٦) . وحتى لو اضفنا الى هذا المعـــدل ، ما يؤمنه الانتاج الوطني من بيض ولحم وأسماك لما زاد معدل ما يؤمنه كامل الانتاج المحلـــي للفرد اللبناني في اليوم عن ٦ر١٢ جراما من البروتين الحيواني .

وهذا المعدل لا يشكل اكثر من ٦٠ بالمائة من معدل الانتاج العالمي للبروتين الحيوانـــي ، الذى يقارب ٢٠ غراما للفرد في اليوم . وهو على كل حال ينقص كثيرا عن المعدل الـــذى يعتبره الخبراء الحد الادنى الضرورى لتغذية الانسان : ٣٣ غراما في اليوم للفرد الواحد .

ب — واكثر جوانب انتاج الماشية تقصيرا ، في لبنان ، هو انتاج اللحوم . فان معـــدل انتـــاج اللحوم كان على الوجـــه الاتـــي :

انتـــاج اللحـــــــوم

	السنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ (بالطن)	السنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦ (بالطن)	سنة ١٩٦٨ (بالطن)
أبقار	٢٤٠٠	٢٤٠٠	٢٠٣٠
أغنام	٤٠٠	١٥٠٠	١٨١٩
ماعز	٢٠٠٠	٢٤٠٠	٢٧٠٠
المجموع	٤٨٠٠	٦٣٠٠	٦٥٤٩

أى ان ما انتجته مجموعات المواشي اللبنانية على اختلافها من لحوم كمعدل سنوى في تلك الفتـــرة لم يتجاوز ٦ر١٧ بالمائة من المعدل السنوى للاستهلاك الداخلي ٠ وقد اضطر لبنان لتغطية هـــذا العجز المريع الى اللجوء الى الاستيراد ، الذى امن ما معدله ٣٠٠ر٢٩ طنا من اللحم الصافي فـــي السنة ٠ أى بنسبة ٤ر٨٢ بالمائة من معدل الاستهلاك السنوى ٠ وهذا الوضع الخطير من عدم التـــوازن بين الانتاج المحلي والاستيراد قد تدهور بصورة اشد في السنوات الثلاث الاخيرة ٠

ففي سنة ١٩٦٨ ، ظل الانتاج المحلي يتأرجح في الحدود التي كان عليها في الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦ اذ قدر مجموعه بما يقارب ٦٨٠٠ طنا من لحوم الانواع الثلاثة (أى بزيادة ٨ بالمائة فقط علـــى معدل الفترة السابقة) ٠

بينما قفز الاستهلاك قفزة كبيرة بفضل التوسع في الاستيراد الذى ارتفع بنسبة كبيرة ، خاصة بصـــورة لحوم مجلدة وقد بلغت الكميات المستوردة :

١٩٦٨	١٩٦٤ ـ ١٩٦٦
٢٠٠ر ٢١ طنا من لحوم الابقـــار	٤٠٠ر ١٣ طنا
و ٨٠٠ر ٢٤ طنا من لحوم الضـــأن	٨٠٠ر ١٣ طنا
و ٥٠٠ر ٣ طنا من لحوم الماعـــز	١٠٠ر ٢ طنا
٥٠٠ر ٤٩ طنا المجمـــوع	المجمـوع ٣٠٠ر ٢٩ طنا

أي ان كمية لحوم المواشي المستوردة عام ١٩٦٨ زادت بنسبة تقارب السبعين بالمائة من المعدل السنوي للاستيراد في الفترة الممتدة بين ١٩٦٤ و ١٩٦٦ وضعفي معدل الاستيراد السنوي في الفترة الممتدة بين ١٩٥٩ و ١٩٦١ .

ج — ان انتاج المواشي اللبنانية للحليب يؤمن نسبة اكبر من مجموع الاستهلاك اللبناني للحليب ومختلف مشتقاته . فان لبنان ظل فيما بين ١٩٦٤ و ١٩٦٦ ينتج من مواشيه الحلوب (ابقار وأغنام وماعز) ما يزيد على المائة ألف طن سنويا . وهذه الكمية ظلت تشكل نسبة تتراوح بين ٤٥ و ٤٠ بالمائة من مجموع الاستهلاك السنوي للحليب ومشتقاته .

ولكن الدراسات اظهرت ان هذا الوضع آخذ في التدهور منذ ١٩٦٧ . فبعد ان ظلت كمية الحليب الناتجة في تزايد مستمر بين عام ١٩٥٧ (حيث بلغت ٦٠٠ر ٣٨ طنا) وعام ١٩٦٦ حيث بلغت ٢٠٠ر ١٠٣ طنا (أي بنسبة ٦ر ٢ ضعف في خلال عشر سنوات) ، تدنى انتاج الحليب عام ١٩٦٧ الى كمية ٩٤٩٠٠ طنا ، والى ما يقارب ٨٧٥٠٠ طنا في عام ١٩٦٨ . فلم يعد يشكل هذا الانتاج غير نسبة تقل عن ٣٥ بالمائة من مجموع الاستهلاك السنوي للحليب ومشتقاته . وهذه الحركة الهبوطية آخذة في الازدياد بسبب تحول الكثيرين من مربي الابقار الحلوب عن هذا النشاط اذ اخذوا يبيعون ابقارهم للخارج أو يرسلونها الى المسالخ تخلصا من الخسائر التي يمنون بها بسبب ارتفاع اسعار المواد العلفية وهبوط اسعار الحليب بفعل منافسة الحليب المجفف المستورد .

د — والنقص في مجموعات المواشي التي تربى في لبنان لم يزد فقط الى نقص في المواد الغذائية الاساسية كاللحوم والالبان ومشتقاتها ، وانما ايضا الى نقص في منتجات الماشية ذات الاهمية الكبيرة في كساء الانسان وفي تزيين مسكنه كالجلود والوبر والصوف والشعر .

وحينما نذكر ان كل انتاج لبنان من جلود مواشيه لا يكفي اكثر من ٣٠ الى ٤٠ بالمائة من حاجات مدابغه ومعامله لصنع الاحذية وان انتاج اغنامه من صوف خام لا يسد ١٠ بالمائة من حاجاته الى الخيوط والملابس والمفروشات الصوفية ، ندرك ما لتنمية المواشي من اهمية بالغة . تزداد وضوحا مع النمو المتسارع للحركة الصناعية في لبنان ، في السنوات الاخيرة ، حيث بدأنا نشهد ولادة صناعة جديدة هي صناعة غزل الصوف وتطور صناعة قديمة هي صناعة الدباغة التي انتقلت من الطور الحرفي التقليدي الى طور الانتاج الآلي الحديث حتى انتهت الى سد ما يقارب التسعين بالمائة من حاجات لبنان الى مختلف انواع الجلود والى غزو الاسواق الخارجية بالجلود والمصنوعات الجلدية المتقنة والبالغة التنوع .

٣ — ان النقص الكبير في اعداد المواشي اللبنانية وفي انتاجيتها وما استتبعه من لجوء لبنان الى الاستيراد لتغطية القسم الاكبر من حاجاته الاستهلاكية للحوم والالبان والمنتجات الحيوانية الاخرى ، قد أدى الى المساهمة في انهاك الاقتصاد اللبناني بما تضمنه من نزيف مالي مستمر . فان لبنان يدفع سنويا ثمنا

لما يستورده من مواشي حية ومن منتجات حيوانية مبالغ تراوحت في السنوات الثلاث الاخيرة (١٩٦٦ و ١٩٦٧ و ١٩٦٨) ما بين ١٦٢ و ٢١٦ مليون ليرة ، في السنة الواحدة .

وهذه المبالغ تشكل ما بين ٨ و ١٣ بالمائة من مجموع ما يدفعه لبنان ثمنا للسلع المستوردة . وهذه النسبة تضع المستوردات من مواشي ومنتجات حيوانية في رأس مختلف فئات السلع التي تستنزف الاموال اللبنانية ، بصورة نقد نادر ، ثمنا للاستيراد . فلا يقاربها في هذا الوضع غير السيارات ولوازمها ، والنفط ومشتقاته والانسجة والمطبوسات على اختلافها .

٤ ـ الموارد العلفية وامكانيات التوسع بتربية المواشي :

يرجع البعض تفسير العجز الكبير في انتاج الماشية في لبنان الى سبب واحد : صغر الرقعة الزراعية وقلة المراعي الطبيعية وعدم توفر موارد علفية من انتاج محلي كافية لتربية الاعداد من المواشي اللازمة للاستغناء عن الاستيراد .

ونحن نرى ان صغر الرقعة الزراعية في لبنان ، على الرغم من كونه واقعا حقيقيا ، لا يكفي وحده لتفسير كل وجوه النقص في انتاج الماشية ويدفعنا الى هذا الرأي ما نعلمه من الحقائق التالية :

أ ـ ان لبنان ليس اسوأ حظا لجهة سعة الرقعة الزراعية من بعض البلدان المعروفة بغناها بالمواشي الرفيعة الانتاج . ونكتفي بايراد الجدول التالي الذي يمثل المساحات الزراعية المتوفرة في بعض البلدان بالنسبة للسكان :

اسم البلد	نسبة الدونمات المتوفرة لكل فرد من السكان (عام ١٩٦٦)	
	من الاراضي القابلة للحراثة	من المراعي الطبيعية
بلجيكا	٠ر١٧ دونم لكل فرد	٠ر٧٩ دونم لكل فرد
هولندا	٠ر٧٦ " " "	١ر٠٠ " " "
لبنان	١ر٠٠ " " "	١ر٢٠ " " "
المانية الاتحادية	١ر٤٢ " " "	١ر٠٠ " " "
بريطانيا	١ر٣ " " "	٢ر٠٠ " " "
فلسطين المحتلة	١ر٨ " " "	١ر٧٠ " " "
الدانمرك	٥ر٦ " " "	٧ر٦٠ " " "

من هذا الجدول يتضح ان معدل ما يتوفر من مساحات من الاراضي بالنسبة لكل فرد من السكان أعلى في لبنان مما هو في بلدان مثل هولندا وبلجيكا ، وان مرتبة لبنان ليست بعيدة من مرتبة بلدان مثل المانيا الاتحادية وبريطانيا ، وكل هذه البلدان مشهورة بوفرة مواشيها • وكذلك فان فلسطين المحتلة التي لا تزيد مساحاتها الزراعية عن مساحة الاراضي اللبنانية الصالحة للزراعة الا بنسبة ٤٠ بالمائة ، تربي من المواشي ما يسمح لها بأن تنتج ٨ أضعاف ما ينتجه لبنان من اللحم وستة أضعاف ما ينتجه من الحليب ومشتقاته •

ب — ان لبنان لا يزال يملك من الاراضي الصالحة للزراعة والتي اهمل استخدامها للانتاج الزراعي ما يزيد على المليون والستمائة ألف دونم كما تدل احصاءات وزارة الزراعة •

ونحن نعتقد ان استصلاح قسم من هذه الاراضي في سبيل استغلاله بصورة مكثفة لانتاج الاعلاف قد تزيد القدرة اللبنانية على تربية اعداد اضافية كبيرة من المواشي ، الى حد تأمين الكفاية الذاتية من اللحوم والحليب •

ج — ان نسبة ما يخصص من الاراضي التي تزرع بانتظام لانتاج المحاصيل العلفية يتراوح بين عشرة آلاف وخمسة وعشرين الف هكتار سنويا وهذه المساحات تشكل اقل من عشرة بالمائة من مجموع المساحات المشغولة زراعيا • هذا مع العلم ان قسما كبيرا من الحبوب النجيلية والقرنية الناتجة تذهب لاطعام الانسان او للدواجن •

ولا تزيد نسبة الزراعات العلفية التي تنعم بالري (الذرة الصفراء والبيضاء والبرسيم والفصة) على ٥ر ١٢ بالمائة من مجموع المساحات المروية • وتهبط هذه النسبة الى النصف عندما نذكر ان الاراضي المروية تعطي احيانا موسمين او ثلاثة مواسم في السنة الواحدة •

د — ان مجموعة الاراضي التي تستخدم كمراعي طبيعية والتي تبلغ مساحتها حوالي ١٥٠ الف هكتار لا تعطي غير انتاج ضئيل من الكلا بالنسبة لانتاج المراعي المماثلة في بلدان اخرى، وذلك بسبب سوء التنظيم وقلة العناية وكثرة عدد الحيوانات التي تعيش عليها •

هـ — ان الغالبية العظمى من اصحاب الاراضي الزراعية في لبنان قلما يتبعون الطرق المتبعة في اكثر البلدان المتقدمة حيث تدخل حتما الزراعات العلفية في الدورات الزراعية في الاراضي المروية وفي الاراضي غير المروية بحيث تمكن تربية المواشي في اكثر الاستثمارات الزراعية ، فيتحقق من هذا الترابط بين الانتاج الزراعي والانتاج الحيواني اقصى الفوائد ، وتامين الانتاج باقل كلفة ممكنة •

و — ان كميات كبيرة من الموارد العلفية الفعلية او المحتملة ، المنتجة في لبنان ، لا تستخدم في اطعام المواشي ، بسبب انعدام السياسة الهادفة لاستخدامها • ونحن نعني بذلك اكسبة البذور الزيتية ومتخلفات الصناعات الغذائية الاخرى والمسالخ •

فان لبنان قد صدر سنة ١٩٦٨ ما يقارب ٠٠ر١٤ طنا من النخالة و ٠٠٠ر٣٤ طنا من الاكسبة الزيتية وثمانمائة طن من صارين الحيوانات والف طن من عظام المواشي ٠ هذا فضلا عن آلاف الاطنان من دماء الذبائح ومن معدات الابقار التي تلقى دون اى استعمال وفي هذه المواد الغذائية ما يكفي لتأمين العلف المركز في العليقة لما يقارب :

٠٠٠ر٣٠ بقرة حلوب عالية الانتاج مدة سنة كاملة ٠
أو ٠٠٠ر٢٥٠ غنمة أو عنزة حلوب رفيعة الانتاج مدة سنة كاملة ٠
أو ٠٠٠ر١١٠ عجل من عمر الفطام (٣ أشهر) حتى الذبح (وزن ٢٧٠ كيلوغرام)
أو ٠٠٠ر٥٠٠ رأس غنم معد للحم من عمر الفطام حتى الذبح بوزن قائم ٤٠ كيلو

وهذه الارقام تمثل تقريبا الاعداد اللازمة من هذه الفئات من المواشي لتأمين اكتفائنا الذاتي الكامل بالالبان أو كفاية نصف حاجات لبنان من اللحوم ٠

٥ ـ الصعوبات التي أدت الى التخلي أو الاحجام عن تربية المواشي :

آ ـ ارتفاع اسعار الاعلاف بصورة مطردة ٠ ففي غضون عشر سنوات ارتفعت اسعار مجمل المواد العلفية الرئيسية قرابة ٥٠ بالمائة واسعار التبن والنخالة قرابة مائة بالمائة ٠

ب ـ ارتفاع اجور العمال الزراعيين تبعا لارتفاع الاجور بصورة عامة في لبنان ٠

ج ـ بقاء اسعار الحليب ، وهو النتاج الحيواني الرئيسي في المستوى الذى كانت عليه منذ ربع قرن ، رغم ارتفاع اسعار جميع المحاصيل الزراعية الاخرى ٠

د ـ فقد ان كل سياسة لحماية المنتجات الحيوانية من المزاحمة غير المشروعة من قبل المنتجات الاجنبية التي تباع غالبيتها بأسعار اغراقية في لبنان ٠ ونعني بذلك الحليب المجفف والزبدة خاصة ٠ وليس من يجهل ان هاتين المادتين تصدران من بعض البلدان ، ومنها بلدان السوق الاوربية ، بأسعار ادنى عدة اضعاف من اسعار كلفة انتاجها ٠

هـ ـ انعدام التسهيلات المصرفية والمساعدات في تمويل الاستثمار في حقل تربية الماشية ٠

فمن المعلوم ان انشاء مزرعة لتربية الماشية يتطلب نفقات تفوق أى نوع آخر من الاستثمار الزراعي اذ يتحتم على مربي الحيوان الذى ينوى استغلال ارضه في انتاج العلف لتربية الماشية ان يخصص بالاضافة الى الرأسمال اللازم لاستصلاح واستغلال الارض ، رأسمالا اضافيا يتمثل في بناء زرائب للمواشي ومستودعات ومخامر لخزن الاعلاف والمعدات ، وفي ثمن مشترى الحيوانات والاطعمة المركزة اللازمة لها ٠ وان ايا من المساعدات والتسهيلات التي تقدم حاليا للانتاج الزراعي ، ان بواسطة مصرف التسليف أو بواسطة المشروع

الاخضر لا تشمل تربية الماشية • والمواشي التي تشكل رأسمالا كبيرا لا تدخل في الحساب عند تقدير امـــوال المزارع الذي يبغي الاقتراض من أحد المصارف •

و — النقص الكبير في عدد الاطباء البيطريين والمساعدين الفنيين اللازمين لمعاينة الحيوانات وعلاجهـــا عند الحاجة ، وكذلك في عدد الخبراء بتغذية الحيوانات وتوالدهـــا •

٦ — مســـؤولية الدولة تجاه وضع الانتاج الحيواني المتردي :

ان مكتب الانتاج الحيواني يرى انه ، في حال تطبيق مبدأ الاقتصاد الحر فيما خص السلع الكماليـــة ، فان هذا التطبيق ينطوي على اخطار بالغة عندما يتعلق الامر بمنتجات ذات اهمية غذائية حيوية كاللحـــوم والالبان • فهي تدخل بصورة اساسية في غذاء كل فرد وكل عائلة في المجتمع ، بقدر ما يدخل القمح والسكر • وان من الخطر بمكان ان يترك امر التموين بهذه الاغذية رهنا بالاستيراد من الخارج بنسبة تصل الـــى التسعين بالمائة فيما خص اللحوم • وقد علمتنا التجارب العديدة (وآخرها ازمة تشرين الماضي) ان اقـــل هزة سياسية قد تؤدي الى ازمة في التموين بهذه المواد وخاصة بالمواشي الحية ، وما يستتبعها من غـــلاء في الاسعار يتجاوز ابعاد الازمة ، ومن نقص في تغذية الاهلين •

ان تفهم هذه الحقيقة يفرض على الدولة اذن ان تتبع سياسة شاملة لتنمية تربية المواشي بحيـــث يتأمن سد معظم حاجات اللبنانيين الى اللحوم والالبان من انتاج المواشي المتولدة في لبنان •

وان ضرورات العدالة تقضي بتوفير الرعاية والحماية لمربي المواشي ، وهم يشكلون فئة اجتماعية منتجـــة تعيل ما لا يقل عن عشرين بالمائة من سكان لبنان ، بقدر ما توفر للفئات المنتجة الاخرى التي لا تقاربهـــا بالعدد ولا تضطلع بوظائف اجتماعية اهم •

فلماذا تحظى كل الصناعات وكل المهن الحرفية بحماية جمركية قاسية ، حتى في الحالات التي تكتفـــي فيها هذه الصناعات والحرف بتحويل مواد اولية مستوردة كلها ولا ينعم بمثل هذه الحماية مربو الماشية مـــن المزاحمة الاجنبية غير المشروعة ، وهم الذين يستغلون موارد طبيعية وقطاعات من الاراضي اللبنانية لا سبيـــل لاستغلالها الا بواسطة المواشـــي ؟

واذا كانت ضرورات تموين الاهلين بأغذية اساسية كالقمح والسكر حملت السلطة على انتهاج سياســـة الاسعار التشجيعية ازاء زراعة القمح والشوندر السكري كما حملتها على انتهاج هذه السياسة تجاه زراعـــة دوار الشمس لاسباب اجتماعية اخرى ، فان ضرورات من هذا النوع تفرض اتباع سياسة مماثلة لتعزيز انتـــاج اللحم والحليب •

هذا مع العلم ان تربية المواشي تشكل اكثر النشاطات التي تساعد على تثبيت المشتغلين بها في اراضيهم ، وبالتالي فان كل تعزيز لهذا النشاط يساعد على الحد من هجرة ابناء المناطق الريفية الى المدن •

٧ — التدابير التي يترتب على الدولة اعتمادها لتنمية الانتاج الحيواني :

ان التدابير التي يمكن أن تتخذ يجب ان تعتمد على الاسس التالية :

١ — ان أزمة تموين لبنان باللحوم لا تتم الا بتربية المواشي المولدة من ابقار وأغنام على الارض اللبنانية بحيث تعطي النتاج المعد للذبح الى جانب النتاج البديل المعد لادرار الحليب .

٢ — ان لبنان يملك امكانيات لم تستغل بعد للتوسع بتربية المواشي ، بحيث تزداد اعداد القطعان زيادة محسوسة ، ويرتفع مستوى انتاجها الى درجة تتيح الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بانتاج الحليب والاكتفاء الجزئي فيما يتعلق بانتاج اللحوم (بحيث تسد على الاقل نصف حاجات لبنان لاستهلاك اللحوم) .

٣ — لا سبيل الى تنمية انتاج اللحم الا بتنمية انتاج الحليب وهو النتاج السائل والدائم الذي يجذب المربي ويبقيه في المناطق الزراعية .

٤ — ان بوسع المربين اللبنانيين انتاج الحليب واللحم بأسعار معقولة فقط عندما يكتمل تحقيق الخطة الانمائية المتوسطة المدى التي اقترح المكتب تطبيقها والتي تهدف الى زيادة الموارد العلفية وتحسين المستوى الانتاجي والصحي والغذائي للمواشي اللبنانية .

٥ — ان تنمية الموارد العلفية بحيث تؤمن كل الاعلاف الخضراء والغليظة لاعداد اضافية من الابقار والاغنام الحلوب ولنتاجها بصورة كافية لتأمين الاكتفاء الذاتي بالحليب واللحوم ، ان هذه التنمية ممكنة عندما تتحقق الشروط التالية :

آ — تنظيم المراعي وضبط دورات المواشي عليها وتحسين الانواع النباتية التي تنمو فيها .

ب — استصلاح قسم من الاراضي البور التي لا تزال مهملة والتي تصلح للزراعة وتخصيص هذا القسم بالزراعات العلفية وتطبيق الاصول التكنولوجية الحديثة في زراعتها .

ج — ادخال الزراعات العلفية في الدورات الزراعية في الاراضي المستخدمة زراعيا .

د — احلال الزراعات العلفية المجدية محل الزراعات غير المجدية .

٦ — لا سبيل الى خفض كلفة الانتاج الحيواني بحيث يباع الحليب واللحم الناتج محليا بأسعار معقولة الا بالعمل في الاتجاهات التالية :

آ — توفير حيوانات ذات كفايات انتاجية عالية تعطى للمربين الذين يرغبون وهذا الامر يستدعي تشجيعهم على مشترى الحيوانات المحسنة التي ينبغي استيرادها ، وكذلك تأمين الوسائل لتعميم خدمات محطة التلقيح الاصطناعي على اكثر المواشي اللبنانية ، بغية رفع كفاياتها الانتاجية الى الحد المنشود .

ب ـ توفير اعلاف واغذية بأسعار مخفضة وهذا الهدف لا يتحقق الا بايجاد وسائل لاستيراد الاعلاف المركزة بالجملة ، ولخزنها في مستودعات مركزية (سيلو بيروت) وفي مستودعات اقليمية تسهل توزيعها على المربين في المناطق بأسعار الكلفة ٠

٧ ـ ان قضية الانتاج مرتبطة بقضية التسويق ٠ ومن العناصر الاساسية لتسهيل تصريف الانتاج الحيواني تأمين الوسائل الفعّالة لتوضيبه وحفظه وخزنه ونقله الى الاسواق الرئيسية ٠ وهذا الامر يستدعي اذن انشاء مراكز لجمع المنتجات أو لتحويلها وتجهيز البلاد بوسائل نقل مبردة لنقل الحليب ومشتقاته واللحوم والبيض الى الاسواق الخارجية ٠

٨ ـ أكلاف المشروع المقترح ـ مساهمة صندوق الامم المتحدة الخاص ومساهمة الحكومة اللبنانية فيه :

١ ـ ان مدة المشروع المقترح هي ثلاث سنوات ٠

٢ ـ تبلغ المساهمة المطلوبة من صندوق الامم المتحدة الخاص : ١٫٦٦٠٫٠٠٠ دولارا أميركيا أي ما يعادل ٥٫٣٩٥٫٠٠٠ ليرة لبنانية ٠

وتقسم مساهمة الصندوق الخاص على الوجه الآتي :

أ ـ رواتب الخبراء والمستشارين : ٦٤٨٫٠٠٠ دولارا أميركيا أي ما يعادل ٢٫١٠٦٫٠٠٠ ليرة لبنانية ٠

ب ـ منح دراسية : ١١٦٫٠٠٠ دولارا أميركيا أي ما يعادل ٣٧٧٫٠٠٠ ليرة لبنانية ٠

ج ـ معدات وتجهيزات: ٨٦١٫٠٠٠ دولارا أميركيا أي ما يعادل ٢٫٧٩٨٫٢٥٠ ليرة لبنانية ٠

د ـ نفقات محلية مختلفة : ٣٥٫٠٠٠ دولارا أميركيا أي ما يعادل ١١٣٫٧٥٠ ليرة لبنانية ٠

٣ ـ تعتبر مساهمة الحكومة اللبنانية الاجمالية لثلاث سنوات بمبلغ قدره : ٢٫٢٣٦٫٤١٠ دولارا أميركيا أي ما يعادل ٧٫٢٦٧٫٤٦٢ ليرة لبنانية ـ وهي مقسمة على الوجه الآتي :

أ ـ رواتب وأجور الجهاز البشري : ٥٢٨٫٨٨٠ دولارا أميركيا أي ما يعادل ١٫٧١٨٫٨٦٢ ليرة لبنانية ٠

ب ـ رواتب حاملي المنح الدراسية المقدمة من الصندوق الخاص خلال مدة دراستهم : ٤٧٫٢٦١ دولارا أميركيا أي ما يعادل ١٥٣٫٦٠٠ ليرة لبنانية ٠

ج ـ أراضي وأبنية وايجارات : ١٫٠٢٢٫٣٠٠ دولارا أميركيا أي ما يعادل ٣٫٣٢٥٫٠٠٠ ليرة لبنانية ٠

د ـ معدات وتجهيزات : ٧٧٠ر٤٣٠ دولارا أميركيا أي ما يعادل ٠٠٠ر٠٠٤ر١ ليرة لبنانية ٠

هـ ـ أكلاف محلية لتسيير المشروع : ٩٢٣ر١٥٦ دولارا أميركيا أي ما يعادل ٠٠٠ر٥١٠ ليرة لبنانية ٠

و ـ نفقات مختلفة : ٣٢٠ر٤٩ دولارا أميركيا أي ما يعادل ٠٠٠ر١٦٠ ليرة لبنانية ٠

ز ـ مساهمة الحكومة اللبنانية في رواتب الخبراء والمستشارين (تقدر هذه المساهمة بمعدل ١٥ ٪ من مجموع قيمة رواتب الخبراء والمستشارين) : ٢٠٠ر٩٧ دولارا أميركيا أي ما يعادل ٩٠٠ر٣١٥ ليرة لبنانية ٠

وتجدر الملاحظة ان واقع النفقات التي سوف تترتب فعليا على الجانب اللبناني هي كالآتي :

أ ـ رواتب وأجور الجهاز البشري : ٠٠٠ر٣٤٢ ليرة لبنانية فقط باعتبار ان معظم الاجهزة الرديفة هي موجودة بالفعل في المكتب وتتقاضى رواتبها وأجورها على كل حال ٠ والمبلغ المذكور هو المبلغ الذي سوف يترتب عن اضافة بعض المستخدمين الى اجهزة المكتب العادية ٠

ب ـ رواتب حاملي المنح الدراسية : لا شيء ٠ باعتبار ان حاملي المنح سوف يكونون من مستخدمي المكتب الدائمين ورواتبهم تدفع بصورة غير منقطعة ٠

ج ـ أراضي وأبنية وايجارات : حوالي ٠٠٠ر٠٠٠ر١ ليرة لبنانية فقط بدلا من ٠٠٠ر٣٢٥ر٣ ليرة لبنانية ، وذلك لأن معظم الاراضي والابنية موجودة حاليا في المراكز التابعة للمكتب وبالنظر لأن الايجارات هي في معظمها مترتبة اصلا على المكتب ٠

د ـ معدات وتجهيزات : حوالي ٠٠٠ر٥٠٠ ليرة لبنانية فقط بدلا من ٠٠٠ر٠٠٤ر١ ليرة لبنانية بالنظر لتوفر الكثير من هذه المعدات والتجهيزات في الوقت الحاضر ٠

هـ ـ أكلاف محلية لتسيير المشروع لا شيء ٠ باعتبار ان هذه النفقات تعتبر من النفقات الادارية العادية في المكتب ٠

و ـ نفقات مختلفة : ٠٠٠ر١٦٠ ليرة لبنانية ٠

ز ـ مساهمة الحكومة اللبنانية في رواتب الخبراء والمستشارين لثلاث سنوات : ٩٠٠ر٣١٥ ليرة لبنانية ٠

فيكون مجموع واقع النفقات التي سوف تترتب على الحكومة اللبنانية خلال السنوات الثلاث للمشروع: ٩٠٠ر٣١٧ر٢ ليرة لبنانية فقط ٠

الجمهورية العربية السورية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات التنظيم والإدارة

تبين هذه الارقام ان الفائدة المتوخاة من الموافقة على هذا المشروع هي أعظم بكثير من الاكلاف المرتقبة ، كما ان مساهمة صندوق الامم المتحدة الخاص سوف تؤثر بشكل فعال على ضاعفة امكانات المكتب المادية ٠

وتجدر الاشارة الى ان مكتب الانتاج الحيواني لا يستطيع في وضعه الراهن تلبية جميع متطلبات خطة انمائية شاملة للانتاج الحيواني في البلاد وهو يحتاج في سبيل ذلك الى دعم حكومي فعال يساعده على توفير الملاكات الفنية اللازمة والمتطلبات المالية العجدية كما يحتاج الى الحصول على المساعدات الخارجية في سبيل التخفيف عن كاهل الدولة من جهة وفي سبيل تأمين الدعم الفني والخبرات المتجمعة في منظمات الامم المتحدة المختصة وتأمين الدعم المادي اللازم الذي يضمن انتقال أوضاع الانتاج الحيواني من طور التخلف الى طور اللحاق بركب البلدان المتقدمة ٠

وعلى هذا الاساس :

وضع مكتب الانتاج الحيواني مشروع طلب مساعدة صندوق الامم المتحدة الخاص المرفق بعد ان درس مختلف مراحله مع المنظمات الدولية المسؤولة ٠

لذلك

نرجو الموافقة على اعتبار هذا الموضوع من أولويات الخطة الانمائية الشاملة في البلاد ، وعرضه على جانب مجلس الوزراء للاقرار ٠

مدير عام مكتب الانتاج الحيواني

الدكتور سلطان حيدر

المرفقات :

٢٠ نسخة عن مشروع طلب مساعدة صندوق الامم المتحدة الخاص باللغة العربية
٢٠ نسخة عن مشروع طلب مساعدة صندوق الامم المتحدة الخاص باللغة الانكليزية
٢٠ نسخة عن محضر مجلس ادارة مكتب الانتاج الحيواني المنعقدة بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣٠ ٠